الرؤيـــة

نشرة نصف شهرية تعنى بمشاريع الرؤية الاستراتيجية للاصلاح 2015 - 2030

العدد 3

مارس 2017

الحدث

الندوات المركزية والوطنية للتأطير العملياتي والميزانياتي للمشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية 2015-2030، برسم سنة 2017

أعطى السيد رشيد بن المختار، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، بالمركز الوطني للتكوينات والملتقيات بالرباط، الانطلاقة الرسمية للندوات المركزية والوطنية الخاصة بالتأطير العملياتي والميزانياتي لتنزيل المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية، برسم سنة 2017، وذلك بحضور السيد يوسف بلقاسمي، الكاتب العام للوزارة، والمديرين المركزيين، ورؤساء المشاريع المندمجة على المستوى الوطني.

وتميزت الجلسة الافتتاحية بكلمة توجيهية للسيد الوزير ، أشار فيها إلى أن «مقياس نجاح مشاريع الرؤية الاستراتيجية هو مدى تمثل المؤسسات التعليمية بشكل سليم وعميق لمضامينها، وانخراطها في التنزيل والتنفيذ لكافة المخططات والبرامج الإجرائية، التي سهرت الوزارة على إعدادها.ولتحسين مردودية منظومة التربية والتكوين، وجب أن ينصب التفكير على معالجة مختلف الإشكالات التي تعيق سير تطور المنظومة في المحيط، إن على المستوى الجهوي أو الإقليمي أو المحلي، خاصة ما يتعلق بالاختلالات المجالية بين المناطق، وتوفير شروط جيدة لتمدرس التلميذات والتلاميذ، والتتبع الدقيق لكافة المشاريع والتدابير والإجراءات ذات الصلة بالمشاريع الإصلاحية، التي تنكب عليها الوزارة، دون إغفال أهمية التحكم والتمكن من تدبير المشاريع الإصلاحية، والتوفر على خارطة طريق واضحة المعالم في إنجازيتها وآمادها الزمنية.

إن تحقيق المشاريع الإصلاحية لنتائجها المنشودة، لن يبلغ مداه إلا عبر سرعة التدخل وتوثيق المعلومة، ومعرفة ما ينجزه المدبرون الإقليميون ورؤساء المؤسسات التعليمية، وكذا اعتماد المقاربة بالمشروع، لكونها مقاربة تتيح ضبط كيفية تصريف المشاريع المندمجة للرؤية، وتقاسم واستيعاب مراميها وغاياتها وأهدافها، وتسريع وتيرة تدقيق المشاريع وتقدير ميزانياتها، وتتبع أوجه صرفها، وترسيخ مجال التعاقد حول الأهداف والوسائل مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، ومع جميع الساهرين على تدبير الإصلاح التربوي لمنظومتنا.

لقد أصبحت المنظومة التربوية تمتلك مشاريع ينبغي الانكباب على تنزيلها، وبدأت روح إيجابية تسود على الصعيدين الجهوي والإقليمي، إذ نتوفر على أستاذات وأساتذة مستعدون ومتحمسون للعمل، لا ينتظرون إلا تمكينهم من الفرصة والحرية ليترجموا هذه المشاريع الجديدة إلى ممارسات صفية داخل الأقسام، وفوق هذا وذاك، هناك التلاميذ الذين نضعهم على عاتقنا، وينبغي علينا تشجيعهم وتحسيسهم بأن الأمل موجود،و أن نزرع فيهم روح التفاؤل، ونبرهن لهم بأن هناك إمكانيات للنجاح مفتوحة أمامهم.كما أنه من الضروري العمل على إعادة النظر في العلاقة مع الآباء والأمهات، من خلال التفكير في سبل تعزيز التواصل ومد جسور العلاقة مع هذه الفئة في إطار عادي يتميز بالديمومة والاستمرار.

لقد عرفت منظومتنا سيرورة من المحطات، بدءا بالمشاورات التي أدت إلى وضع التدابير ذات الأولوية، مرورا بمحطات المواءمة والدمج لهذه التدابير في صلب الرؤية الاستراتيجية، وصولا إلى محطة الشروع الفعلي في تنزيل المشاريع المندمجة التي جاءت بها الرؤية الاستراتيجية، وهو ما يستدعي استحضارا للعامل الزمني والمدى الحقيقي القصير لانطلاق الإصلاح الذي لا يسمح بشكل موضوعي بإطلاق أية أحكام متسرعة أو مسبقة> من جانب آخر. لابد من تسريع وتيرة إنجاز مختلف المشاريع، والمضي قدما نحو تحقيق الأهداف المتوخاة منها من خلال اعتماد سلسلة تدبير متكاملة ومنتظمة، تربط بين كل المستويات مركزيا وجهويا وإقليميا وصولا إلى المؤسسة التعليمية. هاته الأخيرة التي ينبغي أن تكون بمثابة قطب الرحى الذي يجب أن يصل إليه ويصب فيه أي إصلاح منشود.

وإذ نعطي اليوم الانطلاقة الرسمية للندوات المركزية والوطنية للتأطير العملياتي والميزانياتي، فإننا نعتبرها محطة أساسية تندرج في إطار تفعيل خريطة الطريق التي سبق تحديدها،وفرصة هامة لتقديم الحصيلة ومشاريع برامج العمل برسم السنة الجارية 2017».

ويأتي تنظيم هذه الندوات، تفعيلا للخلاصات المنبثقة عن اللقاء التنسيقي الوطني المنعقد يومي 30 و31 يناير الماضي، والتي حددت، من خلال ورشات العمل الخاصة بتدقيق المشاريع المندمجة لحافظة مشاريع الرؤية الاستراتيجية، المستلزمات ذات الأولوية لإنجاح الإصلاح والمحددات والعناصر التأطيرية المتعلقة بإعداد مشروعي برنامج عمل وميزانية الوزارة والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين برسم السنة المالية 2017، وخارطة الطريق الاستشرافية للتنزيل الأنجع لحافظة المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية 2015-2030.

كما تهدف هذه الندوات، التي افتتح أشغالها السيد يوسف بلقاسمي، الكاتب العام للوزارة، وأطرها السادة: عبد الحق الحياني، مدير الاستراتيجية والإحصاء والتخطيط، ويونس بنعكي، مدير الشؤون العامة والميزانية والممتلكات، وعبد العلي الأقرابة، مدير الشؤون القانونية والمنازعات، إلى وضع التأطير العملياتي والميزانياتي للمخطط الأول لتنزيل حافظة مشاريع الرؤية الاستراتيجية للاصلاح، الذي يعد آلية من ضمن آليات تنفيذ وتتبع المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية، بانسجام تام مع النتائج المنتظرة على المدى البعيد، وتكريس الجهوية المتقدمة ومأسسة التعاقد وربط الموارد المرصودة بالنتائج المنشودة. كما تسعى إلى تقوية الحوار التدبيري المنتظم والمستمر بين مختلف المستويات الإدارية لمنظومة التربية والتكوين، وإبراز الدور الريادي لمديري ورؤساء المشاريع المندمجة في التنزيل الإجرائي والتتبع والمصاحبة والتطوير المندمج والمنتظم والمسترسل لها.

وتضمن جدول أعمال هذه الندوات، التي امتدت ما بين 6 إلى 21 مارس الجاري، تقديم حصيلة برنامج العمل المالي والمادي، وكذا

تتمة في ص: 2

من مواد هذا العدد

- الندوات المركزية الخاصة بالتأطير العملياتي والميزانياتي 3-2
- الندوات الوطنية للتأطير العملياتي والميزانياتي للمشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 6-4

المديرية المكلفة بتدبير مجال التواصل

العنوان : 1 ساحة النصر ،باب الرواح ، الرباط - الهاتف : 05 37 68 72 51 - الفاكس : 05 37 77 18 74 الموقع الإلكتروني : www.men.gov.ma

البريد الالكتروني : div-com@men.gov.ma / insat@men.gov.ma ■ EducationMa MarocEducation وزارة-التربية-الوطنية

الحصيلة الأولية لتنزيل المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية على الصعيد الجهوي برسم سنة 2016 ومناقشتها قصد تعزيز المكتسبات وتقاسم التجارب والخبرات، وكذا رصد مختلف الإشكاليات والمعيقات التي تحول دون التنزيل السليم للمشاريع والعمليات في أفق اقتراح الحلول الكفيلة بتجاوزها، مع استحضار أولويات وخصوصيات الجهات من حيث المجال والفئات المستهدفة، وفتح نقاش لتدقيق المعطيات بشأنها واعتمادها في التحديد النهائي لمشروع برنامج العمل والميزانية برسم سنة 2017، إلى جانب معالجة أهم النقاط الخاصة بالتأطير العملياتي، وذلك في أفق الإعداد لدورة المجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين التي ستخصص للمناقشة والمصادقة على مشروعي الميزانية وبرنامج العمل برسم سنة 2017.

الندوات المركزية الخاصة بالتأطير العملياتي والميزانياتي

اللقاء الأول للندوات الميزانياتية المركزية
المجال الأول : الإنصاف وتكافؤ الفرص

عُقدت يوم الاثنين 27 فبراير 2017 بمركز التكوينات والملتقيات بالرباط الندوة الأولى من الندوات المركزية الخاصة بالتأطير العملياتي والميزانياتي للمشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية برسم سنة 2017، خصصت لمجال التدخل الأول من حافظة المشاريع المتعلق بالإنصاف وتكافؤ الفرص والذي يهم المشاريع المندمجة الستة الأولى وهي:

- المشروع الأول: تطوير وتنويع العرض المدرسي.
- المشروع الثاني: دعم التمدرس بالأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص.
- المشروع الثالث: تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس.
- المشروع الرابع: تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية.
- المشروع الخامس: التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين.
- المشروع السادس: تطوير وتنويع التعليم المدرسي الخصوصي.

خلال هذه الندوة قدم مديرو المشاريع عروضا تفصيلية حول المشاريع الستة، همت بالأساس عرض الأهداف العامة والخاصة لكل مشروع على حدة وفقا لمخرجات لقاء التنسيق الوطني لشهر يناير، إضافة إلى توصيف دقيق للعمليات التي تمت أجرأتها برسم سنة 2016، والنتائج التي تحققت مع إبراز الصعوبات والإكراهات التي عرفتها.

كما قدم مديرو المشاريع أيضا الميزانيات التوقعية والعمليات المبرمجة برسم سنة 2017، وذلك وفق العناصر التوجيهية الواردة في المذكرة التأطيرية لإعداد مشروعي برنامج العمل والميزانية على الصعيد المركزي.

مباشرة بعد عرض كل مشروع، فتح النقاش لكافة المشاركين لإبداء آراءهم ومناقشة النقط الواردة فيه، والتي تركزت بالأساس حول التقائية المشاريع والفرص التي تتيحها منهجية التدبير بالمشروع في تتبع مختلف العمليات وضمان الاستثمار الأمثل للموارد المالية المتاحة، مع الحرص على إعمال مبادئ النجاعة والفعالية في مختلف مراحل أجرأتها.

كما تم التأكيد خلال مناقشة حصيلة المشاريع لسنة 2016، على ضرورة ترصيد المكتسبات التي تم تحقيقها وتقييم مساهمة الشركاء، مع الأخذ بعين الاعتبار الفروقات المجالية وتكريس مبدأ التمييز الإيجابي بين الجهات الذي أتت به الرؤية الاستراتيجية، في توطين المشاريع.

أجمع المشاركون خلال هذا اللقاء، على الدور المحوري والهام الذي يلعبه الشركاء في تقديم الدعم وتوفير شروط إنجاح هذا الورش المجتمعي الكبير، مع التركيز على ضرورة تحديد الإطار القانوني والتنظيمي الملزم الكفيل بتحصين ومأسسة الشراكة خاصة مع الجماعات المحلية، سواء فيما يتعلق بتأهيل المؤسسات التعليمية،أو بنيات الاستقبال والدعم الاجتماعي، خاصة مع ما تفتحه الجهوية من آفاق واعدة في هذا الإطار.

من جهة أخرى، نبه المشاركون إلى ضرورة تحيين الترسانة القانونية المتعلقة بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي والبنايات المدرسية ومساطر توطينها، إلى جانب التسريع بإخراج إطار قانوني خاص بالمدارس الجماعاتية،فضلا عن التنويه بالدفعة القوية التي من المنتظر أن يعطيها القانون الإطار للتربية والتكوين المنتظر صدوره في تحديد مسؤوليات كل المتدخلين وشركاء المنظومة.

وبالموازاة مع ما سبق، ثمن المشاركون في هذه الندوة الميزانياتية، الهندسة المعتمدة في تتبع إنجازية المشاريع وإرساء الفرق المكلفة بالإنجاز والتتبع على كافة المستويات، والتي ستكمن، مع اعتماد نظام معلومات فعال، من ضبط المعطيات والأرقام والمؤشرات، ومدى إلتقائيتها مع المنظومات الإحصائية والتدبيرية القائمة، من أجل بلورة نموذج متكامل للتدبير والتتبع والتقييم للمشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية.

كما اكد المشاركون على ضرورة الحرص الشديد على التنزيل الأمثل للمشاريع على الصعيد الجهوي والإقليمي والمحلي، مع التحديد الدقيق لمستوى المسؤوليات ومجالات وحدود التدخل الخاصة بكل بنيات المنظومة.

وتميز اليوم الأول من الندوات المركزية بملامسة واستحضار البعد البيداغوجي والتربوي في التدخلات والعروض الخاصة بالجوانب المالية والمادية للمشاريع، وتقاطعاتها وانعكاساتها على واقع المدرسة والفئات المستهدفة، فضلا عن الحس العالي للمسؤولية لدى الجميع والرغبة في بذل الجهود من أجل بلوغ أهداف الرؤية الاستراتيجية للإصلاح.

اللقاء الثاني للندوات الميزانياتية المركزية
المجال الثاني : الارتقاء بجودة التربية والتكوين

عقد يوم فاتح مارس2017 لقاء ثان للندوات العملياتية والميزانياتية المركزية ، خصص لتدقيق المجال الثاني المتعلق ب: « الارتقاء بجودة التربية والتكوين»، ومشاريعه الستة :

- تطوير النموذج البيداغوجي،
- تجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية،
- ارتقاء بالعمل التربوي داخل المؤسسات التعليمية،
- إصلاح شامل لمنظومة التقييم والامتحانات والتوجيه التربوي والمهني،
- الارتقاء بالتعليم الاولي وتسريع وثيرة تعميمه،
- تطوير استعمالات تكنولوجيا الإعلام والاتصالات في التعليم،

وقد همت العروض التفصيلية المقدمة، تدقيق الأهداف العامة والخاصة لكل مشروع، والتي تم إغناؤها تبعا لخلاصات ورشة العمل الخاصة المنعقدة بطنجة، ولقاء التنسيق الوطني، لنهاية شهر يناير 2017، مع إبراز جملة من الصعوبات التي اعترضت سير التنزيل الأنجع لمختلف المشاريع الواعدة التي تم إرساؤها خلال مرحلة التنزيل الأولي على شكل تجارب نموذجية، اتضح من خلال تقويمها أنه آن الأوان لتوسيع نطاق تطبيقها وتسريع تعميمها.

كما قدم مديرو المشاريع الستة من المجال الثاني، حصيلة تنزيل المشاريع المندمجة المعنية، وحصر العمليات التي تكتسي صبغة الأولوية والاستعجالية، كتلك المرتبطة بتجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية، والارتقاء بالعمل التربوي داخل المؤسسات التعليمية، وكذا تحديد مؤشرات القياس الخاصة بكل عملية.

كما أثير النقاش حول الدور المحوري والهام ل «مشروع المؤسسة»، كآلية لضمان بلوغ النتائج المسطرة والرفع من قدرات المدبرين والمسؤولين عن التنزيل والتنفيذ والتتبع، فضلا عن مسألة التقويم المحكم والدقيق للمدرسين خاصة الملتحقين منهم حديثا بالتدريس، وترجمة مخرجات التقويمات الدولية المنجزة إلى تقويمات جهوية وإقليمية، وتحديد آليات الإطار التمويلي لمختلف المشاريع وضرورة تعزيز مكانة المسارات المهنية وتشجيع التلاميذ والتلميذات للإقبال عليها.

ومن القضايا الأخرى التي أثارت اهتمام المشاركين في هذا اللقاء، إيجابية التوفر على منظور موحد إزاء مختلف الشركاء، وخاصة الجماعات الترابية. وفي هذا الصدد طرحت ضرورة تقديم أجوبة مؤسساتية وقانونية وتنظيمية كفيلة بتحصين الشراكة مع مختلف المتدخلين في قضايا المنظومة، وتقييم مساهمات الشركاء. كما أثيرت مسألة تقليص الهوة بين الوسطين الحضري والقروي على صعيد إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يضمن استفادة جميع المتمدرسين من التقنيات الجديدة.

إلى ذلك، ثمن مديرو ورؤساء المشاريع المندمجة، المشاركين في هذا اللقاء الثاني من الندوات الميزانياتية المركزية، المقاربة بالمشروع المعتمدة في تدبير مشاريع الرؤية الاستراتيجية، التي مكنت من تكوين فريق عمل متكامل ومنسجم مركزيا، معتبرين ذلك مكسبا مهما للتحكم والتمكن من تنزيل المشاريع الإصلاحية الموضوعة لمنظومة التربية والتكوين، خاصة وأن الدخول المدرسي المقبل 2018-2017 ، سيكون محكا رئيسيا للخطاب الإصلاحي المبلور، ولبرنامج العمل ، وللنهج الحكاماتي الواضح، والشروط التي تم تسطيرها لإنجاح الإصلاح التربوي.

وقد خلص المشاركون في ختام هذا اللقاء إلى أهمية الالتقائية والتضامن الكامن بين مختلف المشاريع، والفرص التي تتيحها المقاربة التدبيرية المعتمدة في تنزيل المشاريع ميدانيا في مختلف مراحل أجرأتها.

اللقاء الثالث للندوات الميزانياتية المركزية
المجال الثالث : الحكامة والتعبئة

اختتمت يوم 3 مارس2017 الندوات المركزية العملياتية والميزانياتية للمشاريع المندمجة لتنزيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 بالندوة الثالثة الخاصة بالمجال الثالث الذي يضم 4 مشاريع تهم الحكامة والتعبئة وهي:

- المشروع 13: الارتقاء بتدبير الموارد البشرية
- المشروع 14: تطوير الحكامة ومأسسة التعاقد
- المشروع 15: تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية
- المشروع 16: تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين

وبالنظر للأهمية القصوى التي يكتسيها المجال في توفير الشروط الملائمة والمستلزمات الأساسية الكفيلة بضمان إنجاح باقي المشاريع، فقد اكتست هذه الندوة أهمية لدى جميع المتدخلين من مديري ورؤساء المشاريع. حيث قدم مديرو المشاريع في عروضهم الخطوط العريضة للمشاريع وأهدافها، فضلا عن الحصيلة المسجلة برسم سنة 2016 على مستوى الأولويات والميزانية، إضافة إلى حصر التدابير ذات الطابع الاستعجالي، وخصوصا فيما يتعلق بالدخول المدرسي المقبل، والتأطير الميزانياتي المناسب لها.

وتم التأكيد على أن نجاح الإصلاح المنشود للمدرسة المغربية رهين بالتوفر على موارد بشرية مؤهلة على كافة المستويات الترابية للمنظومة، يتم تدبيرها وفق مقاربة مندمجة تروم تعزيز دور الأكاديميات الجهوية للاضطلاع بدورها المأمول كمؤسسة عمومية تتوفر على مواردها البشرية الخاصة بها.

لذلك فقد ركزت المناقشات على أهمية الارتقاء بالموارد البشرية عبر تحيين القوانين المؤطرة لعملها، وإرساء التدبير التوقعي لها بكافة البنيات الإدارية للوزارة، وتحسين جودة العمليات المنجزة في تدبيرها بما يستجيب لتطلعات العاملين بالمنظومة التربوية بمختلف درجاتهم، دون إغفال إشراك الفاعلين الاجتماعيين وتعزيز التواصل الداخلي للمنظومة، من اجل تقاسم المنجزات وضمان تملك الموارد البشرية لأهداف وغايات الإصلاح.

كما نوه المشاركون في هذه الندوة بموضوع التعاقد ، لكونه شكل نفسا جديدا لتجويد أداء المنظومة التربوية ومدها بالأطر اللازمة لقيادة التغيير وأجرأة الإصلاح. وشددوا على أن تطوير هذه التجربة يبقى رهينا بوضع تصور متكامل مندمج من أجل أن تلعب هذه الفئة الأدوار المنتظرة منها بما يحقق الجودة والإنصاف بالمدرسة المغربية.

واعتبارا للطابع العرضاني للمجال، استأثر الجانب المتعلق بالحكامة ومأسسة التعاقد باهتمام المشاركين. فكل العمليات المبرمجة في هذا الإطار تمس من قريب أو بعيد باقي المشاريع، من مقومات التدبير الأمثل وتحيين الإطار القانوني والمؤسساتي لمواكبة التغيير، فضلا عن إرساء أسس المواكبة والتقييم. كما أن التعاقد كآلية لتحديد مسؤوليات كل المتدخلين يجب أن يكون حول البرامج والأهداف وليس حول الميزانية.

وحول إرساء تعاقد معنوي مستدام مع الفاعلين، أجمع المتدخلون أن هذه المقاربة هي الكفيلة بتحصين مكتسبات المدرسة المغربية

والاستجابة لحاجياتها المستقبلية. ويبقى الهدف هو تحقيق التواصل الفعال والمستمر مع الفاعلين داخليا وفي محيط المنظومة، من جماعات محلية وفاعلين اقتصاديين وإعلاميين.

وتم التأكيد خلال مناقشة المجال، على أهمية التواصل بكل مستويات المنظومة، وضرورة الانخراط في تملك الرؤية الاستراتيجية ،كرؤية متكاملة ينخرط فيها الجميع ، بما يعكس صورة قطاع متماسك منفتح على محيطه ،يؤمن بالنجاح من أجل مدرسة ذات جودة ومنصفة للجميع.

وخلص المشاركون إلى أن أي مشروع إصلاحي لا يتأتى التحكم في تدابيره ومخرجاته إلا من خلال إرساء منظومة متكاملة للإعلام، تستجيب للحاجيات التدبيرية لمختلف المشاريع الأخرى، وتمكن من التتبع الدقيق والتقييم السليم لمختلف العمليات المنجزة. فرغم أهمية ما تم إنجازه، خاصة المنظومات التدبيرية لمسار التلاميذ وتدبير الموارد البشرية والأدوات التواصلية الرقمية وبنوك المعطيات، إلا أن الانتظارات والتحديات تبقى كبيرة بالنظر لحجم المنظومة.

الندوات الوطنية للتأطير العملياتي والميزانياتي للمشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030

شكلت الندوات الوطنية للتأطير العملياتي والميزانياتي للمشاريع المندمجة لتنزيل الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية -2015 2030من خلال مجرياتها، فرصة لتعميق التواصل حول برامج عمل الأكاديميات، وكذا تقاسم وجهات النظر والأفكار والاقتراحات بين مديرات ومديري المشاريع على المستوى المركزي ومديرة ومدراء الأكاديميات، همت في الغالب توجيهات واقتراحات تمس المجال التدبيري وتحديد الأولويات، خاصة بالنسبة للدخول المدرسي المقبل، الذي ينتظر الجميع أن يلمس نتائج عملية جراء تنزيل هذه المشاريع الإصلاحية.

وتميزت الندوات الوطنية للتأطير العملياتي والميزانياتي باعتماد منهجية عمل، تتمثل في تقديم الأكاديميات لحصيلة تنزيل المشاريع برسم سنة 2016، وبرنامج عملها المميزن برسم سنة 2017 وفقا للرافعات المتضمنة والمجالات المحددة في الرؤية الاستراتيجية وهي مجال الإنصاف وتكافؤ الفرص، ومجال الارتقاء بجودة التربية والتكوين ومجال الحكامة والتعبئة، وكذلك تماشيا مع ما تم إقراره في خارطة الطريق ومستلزمات النجاح والإطار المنطقي، وصولا إلى مرحلة الحوار التدبيري حول برامج عمل الأكاديميات والاعتمادات المقترحة .

حصيلة عمل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين برسم سنة 2016

أمام اتساع المجال الجغرافي لجل الأكاديميات بعد اعتماد التقسيم الجهوي الجديد، كان لابد من إعادة النظر في المؤشرات المعتمدة في التنظيم الأكاديمي السابق، وإعمال التمييز الإيجابي، من أجل المعالجة الإيجابية للفوارق المجالية بين أقاليم وجماعات الجهات في المجال التربوي، حيث أخذت الأكاديميات بعين الاعتبار في هذا السياق، عند برمجة مشاريعها، المعطيات والخصوصيات التي تتميز بها على المستوى الجغرافي والديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي.

وقبل تقديم برامج العمل الخاصة بسنة 2017، استعرضت الأكاديميات أولا، حصيلة تنزيل المشاريع برسم سنة 2016، والتي كانت في مجملها إيجابية، تشير إلى ان هناك جهودا تبدل من طرف الجميع، في سبيل النهوض بالمنظومة التربوية ببلادنا، حيث عرفت مؤشرات المجال الأول المتعلق بالإنصاف وتكافؤ الفرص، تطورا ملموسا على مستوى تطوير وتنويع العرض المدرسي، ودعم التمدرس بالأوساط القروية وشبه الحضرية، والمناطق ذات الخصاص، وتمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس، وكذا تأمين التمدرس الإستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية، والتأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين، وتطوير وتنويع العرض المدرسي الخصوصي.

وهكذا، وبرسم سنة 2016، تم بجميع الأكاديميات الرفع من عدد الحجرات الدراسية في إطار التوسيعات. كما استفادت العديد من الجماعات عبر التراب الوطني من الداخليات ومن المدارس الجماعاتية، فضلا عن خدمات الدعم الاجتماعي، خاصة تلك المرتبطة بالاستفادة من المبادرة الملكية مليون محفظة، التي يعرف عدد المستفيدين منها تزايدا هاما، وكذا المستفيدين من الزي المدرسي وخدمات النقل المدرسي. كما هم التمييز الإيجابي في العديد من الأكاديميات ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الأقسام المندمجة بإشراك جمعيات المجتمع المدني.

في السياق ذاته، تبين من خلال العروض أن الأكاديميات تساهم بفعالية في إطار الشراكات مع الفاعلين والمتدخلين، خاصة مشاريع التنمية المندمجة فضلا عن الشراكات مع مجالس الجهات التي همت بالأساس تأهيل المؤسسات التعليمية، ومع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمجالس المنتخبة والقطاعات الحكومية بجميع أقاليم الجهات.

واستثمرت معظم الأكاديميات فرص الشراكة من أجل البحث عن البدائل وتنويع مصادر التمويل، خاصة مع الفاعلين الاقتصاديين وجمعيات المجتمع المدني، للنهوض وتطوير بعض المجالات الخاصة بالتعليم الأولي والتربية غير النظامية على صعيد الأقاليم والعمالات.

أما بخصوص النهوض والارتقاء بمجال جودة التربية والتكوين الذي جاء في المجال الثاني للمشاريع المندمجة، فقد حققت الأكاديميات نتائج مشجعة في تطوير النموذج البيداغوجي وإرساء المسار المهني والبكالوريا المهنية والمسالك الدولية للبكالوريا المغربية ، دون إغفال إحداث مؤسسات التفتح الفني والأدبي.كما تم أيضا تعميم العدة المعتمدة في عملية تنقيح المنهاج للسنوات الأربع الأولى بالتعليم الابتدائي والشروع في تنزيل مشروع تنمية المهارات القرائية للغة العربية بالإعدادي ومشروع تطوير تعلم وتعليم اللغة الفرنسية، وتحسن مؤشرات الجودة في الامتحانات الاشهادية وبرمجة حصص للدعم التربوي وتنزيل المصاحبة والتكوين عبر الممارسة.

كما تم توسيع المسالك الدولية للبكالوريا المغربية خيار «فرنسية» وتطوير منظومة التوجيه المدرسي والمهني وتنظيم حملات إعادة التوجيه للمسارات المهنية وفتح مراكز رياضية ونشر قيم التربية على المواطنة وحقوق الإنسان ومناهضة العنف بالوسط المدرسي وتطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم.

وعرف المجال الثالث المتعلق بالحكامة والتعبئة، الذي يضم أربعة مشاريع مرتبطة بالارتقاء بتدبير الموارد البشرية، وتطوير الحكامة ومأسسة التعاقد، وتعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية ومشروع تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين، نتائج جد إيجابية على صعيد الأكاديميات، يُستشف من عروض الأكاديميات أن جهودا تبدل في سبيل الارتقاء بتدبير الموارد البشرية، الذي يعتبر حجر الزاوية في إنجاح أي إصلاح، حيث تبين جليا أهمية اعتماد التوظيف بالتعاقد كلبنة أساسية لترسيخ مفهوم اللامركزية، وتفعيل برنامج «مسير » لتدبير الموارد البشرية

من خلال استفادة عدد من رؤساء المؤسسات التعليمية بجميع الأسلاك من اللقاءات التواصلية والتكوين في منظومة «مسير» .

وفيما يخص تطوير الحكامة ومأسسة التعاقد، تبين أن الأكاديميات بذلت جهودا في إطار إرساء التقسيم الإداري الجديد للمملكة وما ترتب عنه من تسوية الملفات الإدارية والمالية الخاصة بها كما تم خلال سنة 2016 إرساء الهيكلة الجديدة للأكاديمية الجهوية والمديريات الإقليمية التابعة لها، دون إغفال وضع الآليات التدبيرية لمأسسة مشروع المؤسسة الذي يعتبر من آليات إنجاح الإصلاح البيداغوجي.

وبخصوص تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية، أبرزت الأكاديميات أن عمليات ربط علاقات إيجابية مع مرتفقي المصالح الإدارية تمت عبر إرساء فضاءات الاستقبال والإرشاد بالأكاديميات والمديريات الإقليمية التابعة لها.

كما تم في إطار توطيد العلاقات مع وسائل الإعلام إصدار عدة بلاغات ومقالات بالصحف الوطنية والجهوية والمحلية الورقية والإلكترونية، وكذا المشاركة في برامج إذاعية وتلفزية للتعريف بالمشاريع المندمجة.

وبالنسبة للتواصل الإلكتروني، تم إحداث مواقع إلكترونية للأكاديميات و صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي.

وعلى مستوى تدبير منظومة الإعلام، تم بجميع الأكاديميات أجرأة المكون الثاني (التقييم) والثالث (الموارد البشرية) والصيغة الجديدة لمنظومة التدبير المدرسي «مسار»، وتنظيم لقاءات تنسيقية جهوية حول منظومة «مسار» لفائدة المنسقين الإقليميين همت مستجدات المنظومة التي تخص التربية غير النظامية ، وخدمات «مسار» لفائدة التلاميذ وآباء وأمهات وأولياء التلاميذ، ومعالجة مشكل تدقيق وتحيين المعطيات وبيانات التلاميذ والأولياء على بوابة المنظومة.

إضافة إلى تنظيم لقاءات تواصلية حول باقي المنظومات الأخرى ESISE و ESISE Explorer لفائدة مسؤولين جهويين وإقليميين و رؤساء المراكز الاقليمية لمنظومة الاعلام، ومتدربي أطر الإدارة التربوية حول منظومة التدبير المدرسي «مسار».

مشاريع برامج عمل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين برسم سنة 2017

قدمت مديرة ومديرو الأكاديميات، برامج عمل الأكاديميات برسم سنة 2017 على مستوى تطوير وتنويع العرض المدرسي ضمن مجال الإنصاف وتكافؤ الفرص، الذي سيعرف ارتفاعا ملحوظا على مستوى الإحداثات المتوقعة في السلاك التعليمية الثلاثة، والمدارس الجماعاتية بفعل الدعم المالي الذي استفاد منه القطاع برسم السنة المالية الجارية.

كما توقعت الأكاديميات على مستوى دعم التمدرس بالأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص، ارتفاع عدد المستفيدين من المبادرة «الملكية مليون محفظة» وخدمات الإطعام المدرسي.

وبخصوص مشروع تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس، ستنظم العديد من الأكاديميات دورات تكوينية لفائدة الأساتذة حول كيفية تصميم الدرس الفردي والبيداغوجيا الفارقية بالنسبة للتوحديين وذوي التثلث الصبغي وذوي الإعاقة الذهنية الخفيفة والمتوسطة، وتنظيم أيام دراسية وتعبوية حول آليات إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتعزيز الشراكة مع مختلف المتدخلين من القطاعات الحكومية كوزارات الصحة، والتضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية والشبيبة و الرياضة والجمعيات و المنظمات غير الحكومية، إضافة إلى توفير بنية تحتية لضمان إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تخصيص ولوجيات ومرافق تتلاءم مع احتياجاتهم بالمؤسسات التعليمية التي سيتم إحداثها بالمؤسسات التعليمية التي تتوفر على أقسام مدمجة.

وبخصوص التعليم الأولي، ينتظر الرفع من الأقسام المدمجة إلى جانب تأهيل وتجهيز عدة مراكز إقليمية للموارد، وتكوين عدد من المربيات.

وفي سياق ذي صلة، حرصت الأكاديميات بخصوص المجال الثاني المتعلق بالارتقاء بجودة التربية والتكوين، على أن تجد مختلف مكونات هذا المجال مكانها على الصعيد الجهوي، حيث تم التركيز على أهم التدابير المتعلقة بتطوير النموذج البيداغوجي، وتجديد مهن التربية والتكوين والارتقاء بتدبير المسارات المهنية والارتقاء بالعمل التربوي داخل المؤسسات التعليمية وإصلاح منظومة التقييم والامتحانات والتوجيه والارتقاء بالتعليم الأولي وتسريع وتيرة تعميمه ثم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ذلك، أن الأكاديميات تعتزم تعميم المنهاج الدراسي المنقح للسنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائي، وتكوين نسبة هامة من أساتذة التعليم الابتدائي حول المنهاج المنقح وتقاسم العدة البيداغوجية الرقمية، وتوزيع العدة البيداغوجية لتعزيز مهارات القراءة باللغة العربية على جميع أساتذة أربع مواد بالثانوي الإعدادي.

وتشمل أهم هذه التدابير أيضا، تكوين عدد من الأطر التربوية والإدارية، وتأهيل وتجهيز مؤسسات التفتح باللغات والأنشطة الثقافية والفنية والرياضية، فضلا عن تقليص تفاوت عتبة الانتقال بالسلك الإعدادي وتوحيد عتبات الانتقال بالثانوي التأهيلي، وتطوير منظومة التوجيه المدرسي والمهني.

كما سطرت الأكاديميات في برامج عملها، بعض العمليات التي تهم تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، من بينها ربط القاعات داخل المؤسسات المتوفرة على قاعات GENI1 وGENIE2 بشبكة الأنترنيت، وتنظيم مباريات جهوية لانتقاء أحسن الإبداعات التربوية الرقمية المنتجة من طرف الأطر التربوية.

وفي المجال الثالث ، حول الحكامة والتعبئة تم التركيز، في كل من محور الارتقاء بتدبير الموارد البشرية ومحور تطوير الحكامة ومأسسة التعاقد، على تحديث آليات التدبير للموارد البشرية، عبر تنظيم لقاءات تواصلية وتكوينات بهدف تمكين رؤساء المؤسسات التعليمية من ولوج منظومة «مسير»، الخاصة بالموارد البشرية، لاستخراج الوضعيات والقرارات الإدارية، والرفع من عدد المؤسسات التعليمية المستعملة لهذه المنظومة . وتم التركيز ايضا على توطيد اللامركزية واللاتركيز، والتدبير المتمحور حول النتائج، وتعميم ميثاق الحقوق والواجبات على جميع المؤسسات التعليمية.

كما تم في هذا المضمار تسطير مجموعة من التدابير التي تضمن تحقيق تعبئة مجتمعية ترسخ مسؤولية الفاعلين المباشرين في المدرسة، وإرساء مقومات الشراكة بين الأطراف المعنية بالمدرسة المغربية في إطار تعاقدي، اعتبرتها الأكاديميات برامج عمل ذات أولوية.

وهكذا، ستتم مواصلة هيكلة مصالح التواصل وتتبع أشغال المجلس الإداري بالأكاديميات، وتطوير الفضاء الخاص بالاستقبال والإرشاد بالأكاديميات، وكذا تطوير البوابات الرسمية للأكاديميات وعلى مواقع التواصل الاجتماعي وإحداث بوابات خاصة بالمديريات الإقليمية. كما برمجت الأكاديميات توقيع العديد من اتفاقيات الشراكة في مجال التربية غير النظامية والتعليم الأولي، واتفاقيات شراكة مع فعاليات المجتمع المدني، وكذا شركاء المدرسة الأقربين كجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ، وتعزيز العلاقة مع وسائل الإعلام ومختلف الفاعلين.

كما تم تسطير برامج عمل ذات أولوية في مجال تنظيم حملات تعبوية وتواصلية وإعلامية ومنتديات جهوية لفائدة الجمعيات والشركاء للانخراط في عملية تنزيل المشاريع المندمجة.

ولتقوية نظام المعلومات خصصت برامج عمل الأكاديميات، عدة عمليات وتدابير متنوعة من بينها تنظيم تكوين لفائدة المسؤولين على البوابات الإلكترونية بالمديريات الإقليمية وتكوين حول منظومة «مسار»، وتتبع المراسلات الإدارية ومعالجة الشكايات بشكل إلكتروني، إضافة إلى إصلاح وصيانة العتاد المعلوماتي.

كما اقترحت جل الأكاديميات بشأن تقوية نظام المعلومات للتربية والتكوين، من خلال إرساء شبكات معلوماتية بالمؤسسات الثانوية، وتنظيم تكوينات لفائدة الأطر التقنية المتخصصة في المعلوميات والعاملة بالمراكز الجهوية وبالمراكز الإقليمية لمنظومة الإعلام.

إلى ذلك، لم يفت مديرة ومديرو الأكاديميات التأكيد على أهمية ودور مستلزمات إنجاح عملية تنزيل المشاريع المندمجة وتحقيق نتائجها المنشودة، حيث سطروا عدة إجراءات لتوفير هذه المستلزمات،

بدءا من الرفع من القدرات التدبيرية والريادية للمسؤولين عن البنيات الإدارية والمكلفين بتدبير المشاريع المندمجة، وضمان انخراط الأطر الإدارية والتربوية بالمؤسسات التعليمية والعمل على تملك مشاريع الرؤية الجديدة للإصلاح الشمولي والعميق للمدرسة المغربية.

كما شددوا على ضرورة نشر ثقافة الحق والواجب عن طريق بلورة ميثاق أخلاقي على مستوى المؤسسات التعليمية.

وأكدوا على تفعيل آليات الافتحاص والمراقبة الداخلية على مستوى المؤسسات التعليمية، والمديريات الإقليمية، والأكاديمية الجهوية، واستثمار التقارير المنجزة، بالإضافة إلى تعبئة وسائط الاتصال والإعلام المحلية والجهوية في تتبع سيرورة الإصلاح داخل المؤسسات التعليمية مع التركيز على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، والحرص على التنسيق بين المشاريع والبرامج، فضلا عن توفير الإمكانيات المالية والمادية والمؤسساتية للرفع من وتيرة تنزيل هذه المشاريع.

أجواء الحوار التدبيري بالندوات الوطنية للتأطير العملياتي والميزانياتي

وفي ختام هذه العروض، عرفت هذه الندوات، مناقشة وتدقيق المشاريع المندمجة الجهوية التي جاءت بها عروض الأكاديميات، وكانت مناسبة لربط أسس الحوار البناء والتقاسم الثري للأفكار، وتحليل التوجهات والوقوف على نقط الضعف والقوة للمنظومة التربوية، أفسحت المجال أمام المتدخلين من المديرين المركزيين ورؤساء المشاريع الوطنية لإبداء آرائهم وتدارس بعض النقط والجوانب التي كانت لهم ملاحظة أو تعديل بشأنها، حيث قدم المتدخلون اقتراحات وتوصيات انصبت في مجملها على إغناء هذه المشاريع وتجويدها وإبراز مكامن القوة فيها، حيث ساهم الحوار التدبيري في توضيح الرؤى وإبراز الإمكانات الواعدة المتاحة للأكاديميات، التي تستدعي ضرورة استغلالها واستثمارها في جعل الأكاديميات والمديريات الإقليمية والمؤسسات التعليمية، قاطرة لحفز وانخراط جميع الفاعلين التربويين وشركاء المدرسة وتعبئتهم لدعم جهود الإصلاح.

كما ركزت المناقشات على كون آليات التدبير بالمشروع المعتمدة في تدبير المشاريع المندمجة، وكذا آليات التتبع والتقييم ستلعب دورا رئيسا في تحقيق مخرجات المشاريع ونتائجها.

ومما أجمع عليه المشاركون في هذه الندوات الوطنية هو ضرورة تعزيز قدرات وتعبئة الموارد البشرية لإنجاح هذا الورش المجتمعي الكبير، عبر تجويد التكوين الأساس والتكوين المستمر والتأطير والمواكبة، وتحسين الأنظمة القانونية والمساطر الناظمة لعملها، وتحفيزها والرفع من شأنها وترسيخ ثقافة الاعتراف بتضحيات وجهود نساء ورجال القطاع. كل ذلك في سبيل تحقيق إغناء بعض التدابير والمخططات الجهوية لتتماشى وتتكامل مع محتوى برنامج العمل الوطني في شموليته، وكذا ضمان انسجامها التام مع أهداف الرؤية الاستراتيجية 2015 - 2030 لإصلاح منظومة التربية والتكوين.

ولابد أن نثمن في هذا السياق، المجهودات التي بذلتها الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وكذا مديري ورؤساء المشاريع على المستوى المركزي، من أجل تنزيل مختلف المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية لاصلاح المدرسة المغربية.